القرار IG.25/15

وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها في اجتماعهم الثاني والعشرين،

إذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة رقم 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تشير كذلك إلى قرارَي جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 15 آذار/مارس 2019 رقم UNEP/EA.4/ Res.1، المعنون "مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين" ورقم UNEP/EA.4/ Res.4، المعنون "مواجهة التحديات البيئية من خلال ممارسات الأعمال المستدامة"،

وإذ تراعي بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (1996)، لا سيما مادته رقم 5 المتعلقة بالالتزامات العامة ومادته رقم 9 المتعلقة بالتعاون العلمي والتقني، والبروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة العابرة للحدود والتخلص منها، لا سيما مادته رقم 5 المتعلقة بالالتزامات العامة، والبروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما مادته رقم 9 المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية،

وإذ تشير إلى القرار IG.22/2 بشأن الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025، والقرار IG.22/5 الخاص بخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، اللذين اعتمدتهما الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)،

وإذ تشير أيضاً إلى القرار IG.24/13 بشأن *وضع مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة*، الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الحادي والعشرين (نابولي، إيطاليا، 2-5 ديسمبر 2019)،

وإذ تضع في اعتبارها أنه من أجل إعادة البناء بشكل أفضل، يجب وضع الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP) في صميم مرحلة ما بعد الانتعاش من جائحة كوفيد-19، وأن استجابة منظومة خطة عمل البحر الأبيض-اتفاقية برشلونة للوباء تشمل الحاجة إلى تحفيز الإجراءات نحو تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين واقتصاد التدوير والوظائف الخضراء والطاقة البحرية المتجددة والسياحة المستدامة والحلول المستمدة من الطبيعة والانتقال إلى الاقتصاد الأزرق المستدام،

وإذ تشير إلى ولاية مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP/RAC) على النحو المنصوص عليه في القرار IG.19/5 بشأن ولايات عناصر خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط، الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها السادس عشر (مراكش، المغرب، 3-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2009)، وصلته بتنفيذ هذا القرار،

وإذ تقرّ أيضاً بالحاجة إلى التحول من نماذج الأعمال الخطية التقليدية إلى نماذج الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري الابتكارية، وأنه من أجل تحقيق هذا التحول ينبغي إرساء بيئة سياسات عامة ملائمة تشجع على هذا التحول، إضافةً إلى منظمات دعم أعمال معززة وأدوات مالية مناسبة على المستوى الإقليمي والوطني،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل المنجز في هذا الاتجاه في إطار برنامج الأعمال المراعية للبيئة الذي أسهم في إنشاء شركات وشراكات وطنية مراعية للبيئة مع منظمات دعم الأعمال في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تراعي تقرير اجتماع جهات اتصال مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (مؤتمر بُعدي، 1-3 أيار/مايو 2021)،

1. *تعتمد* مجموعة التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة، المُشار إليها فيما بعد باسم "التدابير الإقليمية"، على النحو المبين في المرفق الأول من هذا القرار؛

2. *تطلب إلى* الأطراف المتعاقدة تعزيز دعم الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري والترويج لها، بما يتماشى مع التدابير الإقليمية، بدعم من أمانة مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبالتنسيق مع الأطراف المعنية الإقليمية والوطنية ذات الصلة؛

3. *توافق* على التعاريف الموجزة والشاملة للأعمال المستدامة (بما في ذلك الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري)، الواردة في المرفق الثاني من هذا القرار؛

4. *تدعو* الأطراف المتعاقدة إلى تقديم معلومات على أساس نصف سنوي بشأن تنفيذ التدابير الإقليمية على المستوى الوطني.

المرفق الأول

مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة

مجموعة من التدابير الإقليمية لدعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري وتعزيز الطلب على منتجات أكثر استدامة

1. هيكل مجموعة التدابير الإقليمية

1. في حين يتمثل الهدف المباشر للتدابير الإقليمية المقترحة في الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري، بما في ذلك **رواد الأعمال والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة**، إلا أنها تهدف أيضاً إلى تعزيز نظام إيكولوجي لأصحاب المصلحة يوفر إطاراً مواتياً لإنشاء تلك الأعمال ونموها واستمرارها. ويتعين على **مقرري السياسات**، على وجه الخصوص، تهيئة الظروف المناسبة لتلك الأعمال وتطوير إطار تنظيمي لاقتصاد دائري، ويتعين على **منظمات دعم الأعمال** تعزيز عروض خدماتها المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري التي تستهدف رواد الأعمال، وأخيراً يتعين على **الجهات المالية الفاعلة** زيادة الدعم المالي نحو الشركات الناشئة المراعية للبيئة وذات الطابع التدويري والأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري خلال مراحل تطورها المختلفة، بدءاً من مرحلة التصور إلى مرحلة الاستدامة.

2. يوضح الجدول في الصفحة التالية الطريقة التي يمكن فيها صياغة التدابير الإقليمية المقترحة الاثني عشر، حيث تم تنظيمها حول المجموعات المستهدفة الرئيسية التي ستستفيد أو تساهم في تنفيذها. أخيراً، هناك 3 تدابير أكثر شمولاً، حيث تركز على قطاعات محددة ذات صلة عالية بالبيئة البحرية والساحلية، وبالتالي باتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، وكذلك على جانب الطلب. سيتم إيلاء اهتمام خاص لتلك التدابير الشاملة من أجل تحديد كيفية معالجتها على وجه التحديد لكل من "الكتل الرأسية" المختلفة من التدابير.

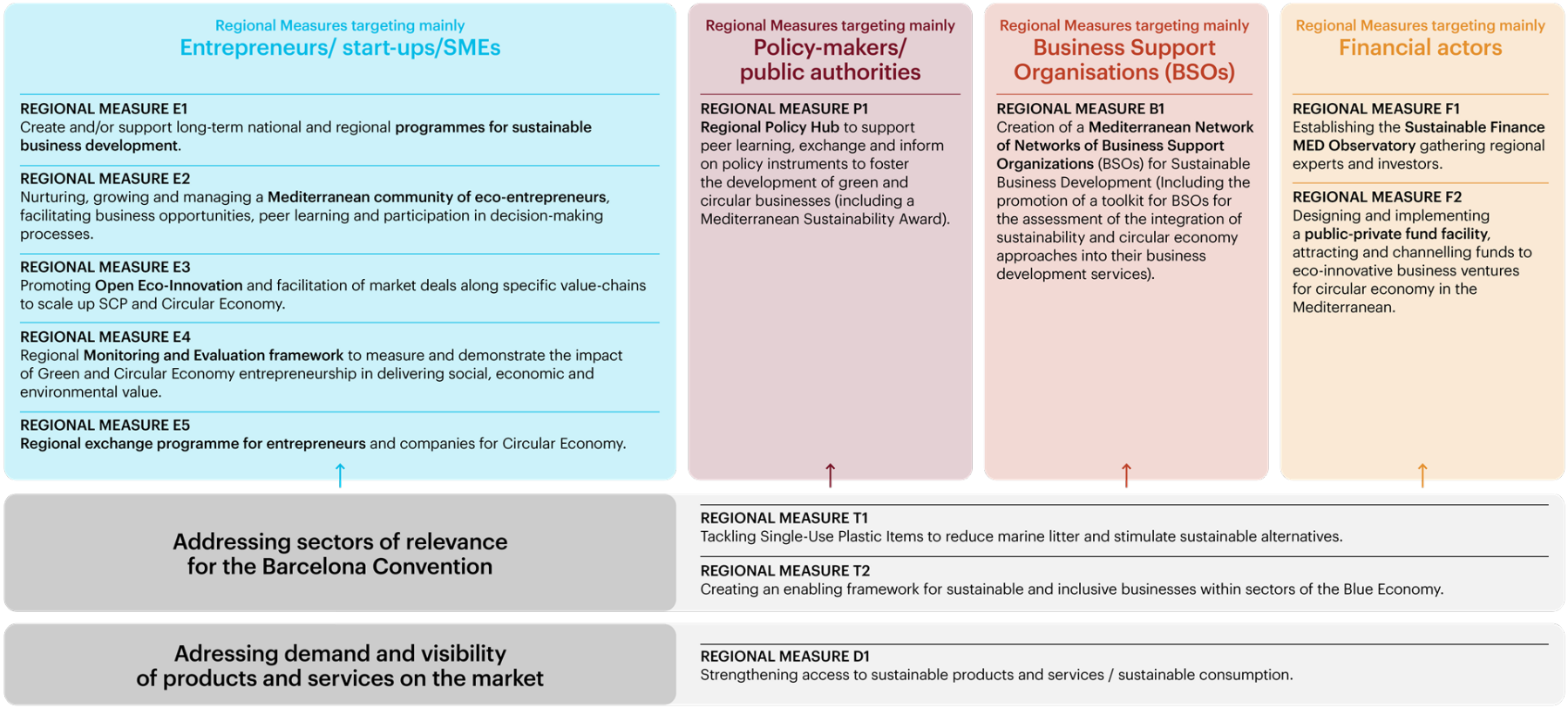
Regional Measures targeting mainly
Entrepreneurs/ start-ups/SMEs
REGIONAL MEASURE E1
Create and/or support long-term national and regional programmes for sustainable business development.
REGIONAL MEASURE E2
Nurturing, growing and managing a Mediterranean community of eco-entrepreneurs, facilitating business opportunities, peer learning and participation in decision-making processes.
REGIONAL MEASURE E3
Promoting Open Eco-Innovation and facilitation of market deals along specific value-chains to scale up SCP and Circular Economy.
REGIONAL MEASURE E4
Regional Monitoring and Evaluation framework to measure and demonstrate the impact of Green and Circular Economy entrepreneurship in delivering social, economic and environmental value.
REGIONAL MEASURE E5
Regional exchange programme for entrepreneurs and companies for Circular Economy.
Regional Measures targeting mainly
Policy-makers/ public authorities
REGIONAL MEASURE P1
Regional Policy Hub to support peer learning, exchange and inform on policy instruments to foster the development of green and circular businesses (including a Mediterranean Sustainability Award).
Regional Measures targeting mainly
Business Support Organisations (BSOs)
REGIONAL MEASURE B1
Creation of a Mediterranean Network of Networks of Business Support Organizations (BSOs) for Sustainable Business Development (Including the promotion of a toolkit for BSOs for the assessment of the integration of sustainability and circular economy approaches into their business development services).
Regional Measures targeting mainly
Financial actors
REGIONAL MEASURE F1
Establishing the Sustainable Finance MED Observatory gathering regional experts and investors.
REGIONAL MEASURE F2
Designing and implementing a public-private fund facility, attracting and channelling funds to eco-innovative business ventures for circular economy in the Mediterranean.
Addressing sectors of relevance for the Barcelona Convention
REGIONAL MEASURE T1
Tackling Single-Use Plastic Items to reduce marine litter and stimulate sustainable alternatives.
REGIONAL MEASURE T2
Creating an enabling framework for sustainable and inclusive businesses within sectors of the Blue Economy.
Adressing demand and visibility of products and services on the market
REGIONAL MEASURE D1
Strengthening access to sustainable products and services / sustainable consumption.

2. التدابير الإقليمية التي تستهدف بصورة رئيسية رواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة

التدبير الإقليمي الأول الخاص بريادة الأعمال: إنشاء و/أو دعم برامج وطنية وإقليمية طويلة الأجل لتنمية الأعمال المستدامة.

3. يستلزم الانتقال من النموذج الاقتصادي الخطي القائم على "أخذ-تصنيع- نفايات" إلى نموذج الاقتصاد الدائري ظهورَ شركات ابتكارية، قائمة على أساس نماذج الأعمال المستدامة، والتي يمكن أن تحول التغييرات التحويلية والهيكلية المطلوبة إلى واقع، للوصول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتنمية المستدامة. وتعد خدمات الدعم غير الكافية لتطوير الأعمال المراعية للبيئة أحد التهديدات الرئيسية لظهور مثل هذه الشركات الناشئة ذات الطابع التدويري. لذلك يجب على الحكومات الوطنية دعم إنشاء أعمال تجارية مستدامة ومبتكرة ومساعدة رواد الأعمال والشركات المراعية للبيئة على التغلب على التحديات الضخمة والعقبات الهيكلية التي يتعين عليهم مواجهتها لتطوير شركاتهم ذات الطابع التدويري. وكما هو موضح في تقييمات خط الأساس دون الإقليمي، توجد برامج ريادة أعمال مراعية للبيئة ولكن غالباً ما تكون في شكل مبادرات تجريبية، وتنحصر بشكل رئيسي في إطار التعاون الدولي، ولا توجد برامج دائمة لتعزيز تنمية الأعمال المستدامة في المنطقة بما يوفر الاستمرارية والآفاق طويلة الأجل.

4. يعتبر بناء القدرات ونقل المعرفة والمهارات من الجوانب الرئيسية لدعم رواد الأعمال والشركات لتطوير مشاريعها التجارية المستدامة. ويجب أن تكون برامج الدعم لتطوير الأعمال المستدامة واسعة النطاق في دول البحر الأبيض المتوسط، بحيث تستهدف رواد الأعمال على مستويات مختلفة من تطوير الأعمال (وضع التصور، والمراحل المبكرة، والنمو) مع التركيز على الشباب والمرأة. وينبغي أن تساعد البرامج، التي تقدمها المنظمات العامة والخاصة و/أو غير الربحية، روادَ الأعمال عند تطوير أعمالهم التجارية على تبني الابتكار الإيكولوجي، والتفكير على نطاق كامل دورة المنتَج، وتحليل تكاليف كامل دورة المنتَج، وآفاق التفكير بالنظام ضمن تطوير الأعمال، على سبيل المثال من خلال تقديم نُهج وأدوات لنموذج الأعمال المستدامة وتطوير خطة العمل. وتماشياً مع اتجاهات الرقمنة، التي تكثفت بسبب جائحة كوفيد-19، يجب أيضاً تحويل خدمات الدعم نحو الرقمنة، وتقديم أدوات عبر شبكة الإنترنت لتطوير الأعمال المستدامة، وتسهيل التفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة داخل النظم الإيكولوجية (رواد الأعمال، ومنظمات دعم الأعمال التجارية، والموجهون، والجهات المالية، وغيرها من الجهات). أخيراً، يجب أن تتبنى برامجُ الدعم نهجاً إقليمياً، من أجل تعزيز تبادل الخبرات ونشر أكثر الأساليب ابتكاراً ونجاحاً.

يدعم التدبير الإقليمي الأول الخاص بريادة الأعمال توصيات السياسات العامة التالية:

إنشاء أو دعم برامج الحضانة والتعجيل (بناء القدرات ونشر المعرفة)
توفير المعلومات والمهارات والشبكات والتدريب للشباب والمرأة بشأن ريادة الأعمال ذات الطابع التدويري (بناء القدرات ونشر المعرفة)
تعزيز تطوير برامج التدريب والقدرات التي تستهدف اللاجئين والمهاجرين (بناء القدرات ونشر المعرفة)

التدبير الإقليمي الثاني الخاص بريادة الأعمال: رعاية وتنمية وإدارة مجتمع متوسطي من أصحاب المشروعات المراعية للبيئة، وتسهيل فرص الأعمال، والتعلم من الأقران، والمشاركة في عمليات تقرير السياسات.

5. يتطلب رفع مستوى ظهور المنتجات والخدمات المستدامة استراتيجيةً فعالة لإثبات تأثيرها في التحديات البيئية والاجتماعية، إلى جانب محاولة تنظيم القطاع بمنظور تشاركي منطلق من القاعدة، بما في ذلك تطوير أدوات اتصال داخلية وخارجية فعالة.

6. يمثل "مجتمع السويتشرز" (المجتمع التبادلي) مبادرة رائدة طورتها خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، حيث تجمع أكثر من 400 من أصحاب المشاريع البيئية المبتكرة ومنظمات المجتمع المدني.

7. يتمتع أعضاء "مجتمع السويتشرز" بإمكانية الوصول إلى صانعي التغيير المتشابهين في تفكيرهم، ويقدم الدعم لهم لإنشاء اتصالات عبر الحدود، والبحث عن فرص الأعمال والتعلم من الأقران.

8. إن تعزيز مشاركة مجتمع إقليمي من المبتكرين البيئيين وإدماجهم في عمليات الحوكمة على جميع المستويات يعزز بشكلٍ كبير دعم مبادئ التنمية المستدامة وممارساتها على مستوى السياسات العامة والوعي العام. ويتطلب تشجيع ودعم هذا المجتمع الإقليمي زيادة ظهور أعضائه الذين يلعبون دوراً رئيسياً في الاقتصاد الأخضر والدائري الناشئ.

9. لتفعيل مثل هذه الاستراتيجيات، يجب على أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص تسهيل تبادل ومشاركة أصحاب المشاريع صديقة البيئة، وتعزيز حضورهم في الفعاليات والمعارض الوطنية والإقليمية. ويعد تطوير حملات ومنصات لزيادة الوعي لتعزيز فرص التسويق للمنتجات والخدمات المستدامة أمراً أساسياً لزيادة الجدوى الاقتصادية لأصحاب المشاريع الصديقة للبيئة.

10. يجب دراسة النطاقات الجغرافية ذات الصلة بالقطاع، من خلال وضع معايير للمقارنة والتحليل المخصص لمبادرات الأعمال ذات الطابع التدويري، وتصميم استراتيجيات مخصصة قائمة على الاحتياجات وموجهة نحو السياق.

11. يمكن للسلطات الوطنية والآليات متعددة الأطراف أن تلعب دوراً مهماً في تحفيز دعم المجتمع ورصده لمكتسبات اتفاقية برشلونة وتسهيله لاستيعاب المهام المهمة المتعلقة بالوعي والتوعية والابتكار الاجتماعي.

يدعم التدبير الإقليمي الرابع توصيات السياسات العامة التالية:

- تحفيز طلب المستهلك: دعم حملات التوعية حول الممارسات المستدامة / ذات الطابع التدويري بين المستهلكين (تحفيز طلب المستهلك) وتعزيز الشراكات الوطنية التي تهدف إلى دعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (توصيات السياسات العامة)
- وضع استراتيجية وطنية لاقتصاد دائري (توصيات السياسات العامة)
- تعزيز جمع البيانات وإنتاج المعرفة بشأن الجوانب الجنسانية للأعمال ذات الطابع التدويري والطلب على المنتجات المستدامة (البحث والتطوير والابتكار)
- تعزيز أعمال إعادة التدوير (قطاعات محددة أو مجاري النفايات)
- تعزيز الممارسات ذات الطابع التدويري في قطاع البناء (قطاعات محددة أو مجاري النفايات)
- تعزيز المبادئ والممارسات المستدامة في صناعة السياحة (قطاعات محددة أو مجاري النفايات)
- دعم حالات الأعمال ذات الطابع التدويري في الاقتصاد البيولوجي (قطاعات محددة أو مجاري النفايات)
- تعزيز الزراعة المتجددة والحراجة الزراعية (قطاعات محددة أو مجاري النفايات)

التدبير الإقليمي الثالث الخاص بريادة الأعمال: تشجيع الابتكار البيئي المفتوح وتسهيل صفقات السوق في جميع مراحل سلاسل قيمة محددة لتوسيع نطاق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري.

12. لتسهيل إنشاء الحلول والوصول إليها بسهولة استجابةً لتحديات الاقتصاد الدائري التي تواجهها جهات القطاعين الخاص والعام، وبالتالي تحفيز الطلب على المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة وذات الطابع التدويري، يمكن التفكير في عمليات الابتكار البيئي المفتوحة وإدماجها في مراحل سلاسل قيمة محددة.

13. يمكن أن يؤدي التركيز على مراحل الاستخدام والتخلص من سلاسل القيمة، بهدف خلق عامل جذب في مراحل التصميم والتصنيع والتوزيع، إلى إطلاق عمليات مهمة قائمة على التعاون وتلبي احتياجات أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين من القطاعين العام والخاص.

14. يمكن لعمليات الابتكار المفتوح أن تقوم بما يلي:
(1) تحفيز الشركات/البلديات القائمة لبدء التحولات نحو الأعمال التجارية/نماذج المدينة القائمة على الاقتصاد الدائري من خلال الابتكار البيئي
(2) إيجاد الوعي حول حلول قائمة على الابتكار البيئي والاقتصاد الدائري، وتعزيز الطلب عليها بين المشترين من الشركات وتجار التجزئة والموردين والبلديات.

15. يتطلب تفعيل الابتكار البيئي المفتوح على المستوى الإقليمي تحديد مواطن فرص أعمال الاقتصاد الدائري في جميع مراحل سلاسل القيمة الرئيسية بما يتماشى مع خطة العمل الإقليمية الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدامان، وإنشاء نماذج مشاركة افتراضياً (من خلال تطوير منصة تعاونية رقمية) ومادياً، وتوسيع قاعدة المستخدمين، واكتساب العملاء، وتحديد التحديات لتحفيز عملية الابتكار.

يدعم التدبير الإقليمي الثالث الخاص بريادة الأعمال توصيات السياسات العامة التالية:

- إطلاق التحديات في مجال التدوير (البحث والتطوير والابتكار)
- تحديد أجندة وطنية للبحث والابتكار تُعنى بالاقتصاد الدائري (البحث والتطوير والابتكار)
- تحفيز البرامج في مجال الاقتصاد التشاركي/التعاوني (البرامج الإقليمية/برامج المدن)
- تطوير سياسات منتجات مستدامة وتحفيز تطبيق تصميم دائري (توصيات السياسات العامة)

التدبير الإقليمي الرابع الخاص بريادة الأعمال: إطار عمل للرصد والتقييم الإقليمي لقياس وإظهار تأثير ريادة الأعمال في الاقتصاد الأخضر والدائري

16. تتطلب عملية تقرير السياسات العامة القائمة على الأدلة دمج إطار قوي للرصد والتقييم ضمن برامج دعم تطوير الأعمال. ويُعد إظهار تأثير الاقتصاد الأخضر والدائري في التخفيف من التحديات البيئية الملحة، المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي، أمراً أساسياً لإزالة حواجز الأسواق، وتعزيز الحوافز، وتحسين الوصول إلى التمويل المستدام.

17. يعمل مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين منذ عام 2018 على تصميم إطار مفاهيمي يربط بين أهداف برنامج تطوير الأعمال وتأثيرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع التمسك بأهمية ريادة الأعمال في تحقيق الأهداف العالمية (أهداف التنمية المستدامة). ويجب تناول هذا العمل الأولي بشكلٍ أكبر من خلال تنفيذ "نظام إقليمي للرصد والتقييم والمساءلة والتعلم" (MEAL) من أجل تطوير الأعمال المستدامة، على أساس الجهود الجارية والمبادرات الحالية على المستويين الدولي والأوروبي. ويهدف هذا التدبير إلى توفير منهجية متاحة بسهولة للشركات الناشئة والشركات الصغيرة المتوسطة ذات الطابع التدويري لقياس تأثيرها، ولن يتناول إطار الرصد الوطني بشكلٍ مباشر.

18. يمكن أن تدعم النُظم الإقليمية للرصد والتقييم والمساءلة والتعلم الشركات الناشئة والشركات الصديقة للبيئة لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها لزيادة أدائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي. وبالمثل، يمكن لمنظمات دعم الأعمال التجارية التي تعتمد مناهج الابتكار البيئي، ومن خلال أدوات تلك النُظم، تقييم تأثيرات خدمات الدعم المقدمة إلى أصحاب المشاريع. أخيراً، يمكن لإطار عمل نظام إقليمي للرصد والتقييم والمساءلة والتعلم أن يعزز تطوير السياسات العامة القائمة على الأدلة لتطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري.

يدعم التدبير الإقليمي الرابع الخاص بريادة الأعمال توصيات السياسات العامة التالية:

- إنشاء أو دعم برامج الحضانة والتعجيل التسارع (بناء القدرات ونشر المعرفة)
- تعزيز جمع البيانات وإنتاج المعرفة بشأن الجوانب الجنسانية للأعمال ذات الطابع التدويري والطلب على المنتجات المستدامة (البحث والتطوير والابتكار)

التدبير الإقليمي الخامس الخاص بريادة الأعمال: برنامج التبادل الإقليمي لأصحاب المشاريع والشركات في قطاع الاقتصاد الدائري.

19. يهدف هذا الإجراء الإقليمي إلى تسهيل الروابط المباشرة بين أصحاب المشاريع من أجل دعم توسع سوق الأعمال والمنتجات المراعية للبيئة في المنطقة والأسواق الخارجية على حدٍ سواء، وخاصةً ضمن شريحتَي الشباب والمرأة، إذ تُعدان الأكثر تضرراً في المشهد الحالي بسبب الأزمة المالية والبيئية والاجتماعية. ويوفر برنامج التبادل العابر للحدود هذا لأصحاب المشاريع الجديدة في قطاع الاقتصاد الأخضر والدائري فرصةً لاكتساب الخبرة في مجال العمل الذي يمارسونه، يوفرها لهم ذوي الخبرة من أصحاب المشاريع والشركات الناشئة حديثاً والمراعية للبيئة من بلد متوسطي آخر.

20. يوجد نقص في قنوات التواصل بين رواد الأعمال والشركات في قطاع الاقتصاد الدائري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يفتقر معظم أصحاب المشاريع المراعية للبيئة الجدد، أو الطلاب الذين لديهم أفكار مراعية للبيئة، إلى الخبرة الكافية لبدء عمل تجاري بشكلٍ صحيح. وبالمثل، فإن العديد من ذوي الخبرة من أصحاب المشاريع المراعية للبيئة يفتقرون إلى قنوات تواصل والفرص للعمل في الخارج. يعالج برنامج التبادل تلك التحديات، حيث يقيم أصحاب المشاريع الجدد ويعملون معاً لفترة محدودة مع أصحاب المشاريع الحاليين من أجل تبادل الخبرة والمعرفة، مما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة لإدارة شركة صغيرة ومتوسطة. وعلى الجانب الآخر، يستفيد أصحاب المشاريع الحاليون من الأفكار ووجهات النظر الجديدة حول الأعمال التجارية، وتتاح لهم فرصة التعاون مع الشركاء الأجانب، واستكشاف أسواق وعلاقات تجارية جديدة.

21. يمكن لهذا الإجراء الإقليمي أن يحفز التوسع في الأعمال التجارية والخدمات والمنتجات للاقتصاد الأخضر والدائري، ويحفز تطوير الحلول المبتكرة التي تؤثر على طريقة إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولتنفيذ مثل هذا الإجراء، سيتم دراسة أوجه التآزر مع البرامج الراسخة الممولة من الاتحاد الأوروبي، مثل برنامج إيراسموس بلاس (+ Erasmus).

يدعم التدبير الإقليمي الخامس الخاص بريادة الأعمال توصيات السياسات العامة التالية:

- دعم الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري للوصول إلى الأسواق الدولية (تحفيز طلب المستهلك)
- توفير المعلومات المستهدفة والمهارات وإقامة الشبكات والتدريب على ريادة المشاريع ذات الطابع التدويري للفتيات والنساء (بناء القدرات ونشر المعرفة)

3. التدابير الإقليمية التي تستهدف مقرري السياسات بصورة رئيسية

التدبير الإقليمي الخاص بمقرري السياسات: مركز سياسات عامة إقليمي لدعم تعلُّم الأقران عن أدوات السياسات العامة وتبادلها والإبلاغ عنها لتعزيز تنمية الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري.

22. خلص التقييم الأساسي إلى أن مفهوم الاقتصاد الدائري جديد نسبياً في معظم الدول. ويتعين بذل الكثير من الجهود لتسريع الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري ولتطوير استراتيجيات طويلة الأجل مع إطار سياسات عامة مواتي. وبالمثل، أبرز التقييم أيضاً أن هناك نقصاً كبيراً في إنفاذ اللوائح البيئية في بعض الدول، مما يؤدي إلى عدم كفاءة الأطر التنظيمية البيئية الحالية.

23. في هذا السياق، يركز هذا التدبير الإقليمي على تطوير مركز سياسات عامة إقليمي من شأنه تعزيز التعلم من الأقران، وتبادل الخبرات والتحديات الناجحة، وتوفير معلومات محدثة عن المبادرات ذات الصلة، وأدوات السياسات العامة، والممارسات الجيدة من منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها، وتقديم الدعم الفني لمقرري السياسات.

24. من خلال القيام بذلك، يدمج مركز السياسات العامة شبكة من الخبراء والممارسين الوطنيين الذين سيحصلون على منصة لمشاركة خبراتهم، وتبادلها مع أقرانهم، وعلى فرصة للتعبير عن احتياجاتهم من أجل تكييف محتوى مركز السياسات العامة وأنشطته. (على أساس الطلب).
تدعم أنشطة مركز السياسات العامة، على وجه الخصوص، تطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية، وخطط "مسؤولية ممتدة للمنتِج"، وممارسات شراء عامة مراعية للبيئة/تدويرية، وإطار تنظيمي للمؤسسات المستدامة (بما في ذلك المزايا الضريبية، وتخفيضات ضريبة القيمة المضافة)، وأطر دعم لشهادة المنتجات والخدمات المستدامة، وحملات لرفع الوعي حول الممارسات المستدامة ذات الطابع التدويري، ومراكز أو شبكات معرفة وطنية، ومراكز إعادة استخدام، وما إلى ذلك.
تنظر أنشطة الأقران التي سيتم تنظيمها أيضاً في أوجه التآزر مع الآليات الحالية، مثل توأمة الشراكة الدولية أو المساعدة الفنية وتبادل المعلومات، وغيرها من الآليات.

25. كجزء من أنشطة مركز السياسات العامة، يشمل هذا الإجراء الإقليمي أيضاً "جائزة الاستدامة المتوسطية" التي ستشكل أداةً سياسيةً لتشجيع الشركات المتوسطية على الابتكار الاجتماعي والصديق للبيئة. وكما هو موضح في التقييم الأساسي، فإن أصحاب المشاريع والشركات القائمة ليسوا على دراية كافية بالإمكانيات التي توفرها الأعمال الجديدة ذات الطابع التدويري. كما يوجد حاجة لتسليط الضوء على صانعي التغيير البارزين، ونشر قصصهم ودعمهم بشكلٍ أكبر في جهودهم نحو الاستدامة. وبالمثل، يجب التأكيد على دور أصحاب المصلحة الذين يلعبون دوراً أساسياً في تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري، على سبيل المثال السلطات العامة، ومنظمات دعم الأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلية المالية.

26. إن من شأن تنظيم "جائزة الاستدامة المتوسطية"، بشكلٍ منتظم، أن يشكل إجراءً إقليمياً يشجع الشركات المتوسطية على الابتكار الاجتماعي والصديق للبيئة. حيث ستمثل تلك الجائزة:

1. تقديراً للإنجازات البارزة التي حققتها شركات الاقتصاد الأخضر والدائري (والمنظمات التي تدعمها)؛
2. إلهاماً لأصحاب المشاريع الآخرين لاعتماد ابتكارات بيئية واجتماعية في نماذج أعمالهم، وبالتالي توسيع نطاق هذه النُهج في المنطقة؛
3. تسليطاً للضوء على الحاجة إلى تعزيز بيئة سياسات عامة مواتية تعزز نمو أعمال الاقتصاد الأخضر والدائري.

إضافةً إلى ذلك، تُبرز الجائزة مساهمات شركات الاقتصاد الأخضر والدائري في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وتزيد من وعي المستهلكين بالمنتجات والخدمات المستدامة. وتشمل المعايير الأساسية لنيل جائزة الشركات أن تُبرهن على مراعاتها بصورة فعالة للركائز الثلاث للاستدامة (الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية).

يدعم التدبير الإقليمي الأول الخاص بالسياسات العامة توصيات السياسات التالية:

- وضع استراتيجية وطنية للاقتصاد الدائري ولجنة وطنية لضمان تنفيذها (توصيات السياسات العامة)
- إنشاء وتحسين برامج "المسؤولية الممتدة للمنتِج" (توصيات السياسات العامة)
- جعل المشتريات العامة المراعية للبيئة (ورصدها) ممارسة إلزامية في جميع الهيئات الحكومية (المشتريات العامة)
- توفير التدريب على المشتريات ذات الطابع التدويري والدعم للسلطات المحلية (المشتريات العامة)
- تعزيز تطوير مراكز بلدية معنية بإعادة الاستخدام (البرامج الإقليمية/ برامج المدينة)
- تحفيز برامج المدن ذات الطابع التدويري (البرامج الإقليمية/برامج المدينة)
- إنشاء إطار تنظيمي داعم للمؤسسات المستدامة (توصيات السياسات العامة)
- منح مزايا ضريبية للأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (توصيات السياسات العامة)
- وضع معايير واضحة للنفايات النهائية والمنتجات الثانوية (توصيات السياسات العامة)
- دعم حملة التوعية حول الممارسات المستدامة/ذات الطابع التدويري بين المستهلكين (تحفيز طلب المستهلك)
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة أو الإعفاء منها للسلع المستعملة وخدمات الإصلاح (تحفيز طلب المستهلك)
- إنشاء مركز معرفة وطني أو شبكة متخصصة في الاقتصاد الدائري (بناء القدرات ونشر المعرفة)
- تعزيز تطوير التمويل للأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (الوصول إلى التمويل والأموال)
- تعزيز تطوير نماذج بديلة للتمويل (الوصول إلى التمويل والأموال)
- تشجيع المؤسسات التعليمية على دمج وحدات الاقتصاد الدائري في مناهجها (بناء القدرات ونشر المعرفة)

4. التدابير الإقليمية التي تستهدف بشكلٍ أساسي منظمات دعم الأعمال التجارية

التدبير الإقليمي الأول الخاص بمنظمات دعم الأعمال التجارية: إنشاء شبكة متوسطية لشبكات منظمات دعم الأعمال التجارية لتنمية الأعمال المستدامة.

27. كما جاء في "التقييم الأساسي الإقليمي"، لا يوجد عملياً منظمات دعم أعمال تجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتبنى نُهج ابتكار بيئية ونُهج التفكير على نطاق كامل دورة المنتَج. وتقتصر وجهة النظر حول الابتكار بشكلٍ عام على التكنولوجيا والابتكار البيئي والدائري والاجتماعي والتي نادراً ما تتبناها منظمات دعم الأعمال التجارية. ولا يوجد سوى أمثلة قليلة جداً لمراكز وحاضنات تطوير أعمال صديقة للبيئة في البحر الأبيض المتوسط. لذلك، يوجد غياب عام للمعرفة ومنهجيات تطوير الأعمال المستدامة بين الهياكل الداعمة. من ناحية أخرى، يسلط "التقييم الأساسي الإقليمي" الضوءَ أيضاً على نقص التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال المراعية للبيئة بشأن خدمات الدعم المقدمة لأصحاب المشاريع المراعية للبيئية. باختصار، هناك حاجة إلى نقل المعرفة والتعاون بين منظمات دعم الأعمال التجارية من أجل زيادة تطوير الأعمال المراعية للبيئة.

28. يجب أن تشجع الحكومة الوطنية إقامة شبكات بين منظمات المجتمع المدني الملتزمة بالتنمية المستدامة للأعمال من خلال إقامة شراكات وطنية لدعم إنشاء وتطوير أعمال قائمة على اقتصاد أخضر ودائري. وتُعد تلك الشراكات جمعيات تطوعية غير مؤسسية تضم منظمات دعم للأعمال التجارية غير ربحية من القطاعين العام والخاص تتعاون بشأن خدمات تطوير الأعمال المستدامة ذات الطابع التدويري.

29. تقدم الشراكات الوطنية نقطة انطلاق واعدة لإنشاء شبكة متوسطية من منظمات دعم الأعمال التجارية لتطوير الأعمال ذات الطابع التدويري. ويتمثل الهدف من تلك الشبكة في إيجاد منصة للتعاون الإقليمي من أجل تنمية الأعمال التجارية المستدامة. كما يمكنها تعزيز إنشاء منظمات دعم للأعمال التجاري مع التركيز على الاستدامة على المستوى الوطني. وتتمثل النتائج الرئيسية المحتملة للشبكة الإقليمية في ما يلي:

- توفير الدعم الفني ونقل النُّهج والأدوات لتطوير الأعمال المستدامة للشبكة. على سبيل المثال، تحتاج الشركات إلى نُهج مبسّطة لتقييم دورة الحياة المبسّط لكي تتمكن من تقييم آثارها طويلة المدى، ولكن يصعب على الشركات الصغيرة الوصول إليها؛
- تعريف الشراكات الوطنية ومنظمات دعم الأعمال التجارية من دول متوسطية مختلفة على الأنشطة المماثلة وتبادلها للمعرفة والخبرات على المستوى الإقليمي من خلال تسهيل قنوات الاتصال المناسبة؛
- إنشاء مجتمع متوسطي للممارسات لتطوير الأعمال التجارية المستدامة/ ذات الطابع التدويري؛
- تشارك منظمات دعم الأعمال التجارية شبكة علاقاتها على المستوى الإقليمي؛
- تنسيق الشراكات الوطنية من دول متوسطية مختلفة لأنشطتها وتحديدها لنهج متكامل؛
- جمع الشراكات الوطنية من دول متوسطية مختلفة أموالاً وقيامها بأنشطة ومشاريع مشتركة.
- تشارُك منظمات دعم الأعمال التجارية للموارد المشتركة؛
- نشر برامج الابتكار المفتوح وتنسيقها مع جميع الدول.

30. يشمل هذا الإجراء الإقليمي أيضاً تطوير "مجموعة أدوات"[10] خاصة لمنظمات دعم الأعمال التجارية تسمح لها بتقييم درجة إدماج نُهج الاستدامة والاقتصاد الدائري في خدمات تطوير الأعمال التي قدمتها لأصحاب المشاريع والشركات. كما يوجد حاجة لتحسين جودة الخدمات المقدمة لأصحاب المشاريع المراعية للبيئة وكذلك تشجيع منظمات دعم الأعمال التجارية التقليدية على اعتماد نُهج ابتكار بيئية ونُهج التفكير على نطاق كامل دورة المنتَج.
سيتم دمج مجموعة الأدوات المقترحة في مجموعة الأدوات المتوفرة في صندوق أدوات السويتشرز، وستعزز أعضاء منظمات دعم الأعمال التجارية في الشراكات الوطنية. وسيكون التقييم الذي يتم إجراؤه من خلال مجموعة الأدوات ممكناً من خلال التشخيص الذاتي و/أو من خلال استعراض الأقران بين أعضاء منظمات دعم الأعمال التجارية في الشراكات. ومن شأن ذلك أن يعالج عدم اعتماد منظمات دعم الأعمال التجارية نُهج الابتكار البيئي والحاجة إلى زيادة عددها وقدراتها ومجموعات الأدوات لديها والمبادئ التوجيهية التي تتبعها، بالإضافة إلى علامات الجودة والمعايير المشتركة لتطوير الأعمال المستدامة.

31. تساهم الشبكة المتوسطية لمنظمات دعم الأعمال التجارية في تعزيز البيئة المواتية لتطوير الأعمال التجارية المستدامة ذات الطابع التدويري.

[10] بناءً على توصيات الخبراء الوطنيين، تجاهل مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين عبارة "معيار" للنشاط الموصوف في الإجراء الإقليمي رقم 10 السابق والمدمج في التدبير الإقليمي الأول الخاص بمنظمات دعم الأعمال التجارية، إذ لم تكن صياغة "معيار" متوافقة مع محتوى التدبير المقترح.

يدعم التدبير الإقليمي الأول الخاص بمنظمات دعم الأعمال التجارية توصيات السياسات العامة التالية:

- تعزيز شراكات وطنية تهدف إلى دعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (توصيات السياسات العامة)
- إنشاء مركز معرفة وطني أو شبكة متخصصة في الاقتصاد الدائري (بناء القدرات ونشر المعرفة)
- إنشاء أو دعم برامج الحضانة والتعجيل (بناء القدرات ونشر المعرفة)
- وضع تعريف قانوني لأنشطة الاقتصاد الأخضر والدائري المؤهلة للتمويل المراعي للبيئة (الوصول إلى التمويل والأموال)
- إنشاء إطار تنظيمي داعم للمؤسسات المستدامة (توصيات السياسات العامة)

5. التدابير الإقليمية التي تستهدف الجهات الفاعلة المالية بصورة رئيسية

التدبير الإقليمي الأول الخاص بالجهات الفاعلة المالية: إنشاء مرصد متوسطي للتمويل المستدام يضم خبراء ومستثمرين إقليميين.

32. يهدف "المرصد الإقليمي للتمويل المستدام" إلى توفير المعرفة والفرص للمؤسسات المالية والمستثمرين وبالتالي تعزيز قدرتهم على الاستثمار في نماذج أعمال الاقتصاد الدائري في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

33. تماشياً مع الهدف النهائي المتمثل في جذب حلول تمويل أكثر استدامةً لصالح الاقتصاد الاجتماعي والأخضر، يُجري المرصد أبحاثاً سنوية حول اتجاهات وتطور فرص التمويل الرئيسية من تنويع مصادر التمويل، والجهات الفاعلة في الاستثمار المؤثر، وصناديق الاستثمار البيئية والاجتماعية وصناديق الحوكمة، والائتمان بالغ الصغر، والأعمال الخيرية الاستثمارية.

34. يطمح المرصد إلى أن يصبح شبكة يمكن من خلالها للمستثمرين الأوروبيين والمحليين العمل معاً. يمكن أن تقدم جهات التمويل المحلية ملاحظات قيّمة للغاية حول السوق ونموذج الأعمال لأصحاب المشاريع المراعية للبيئة، وربما التمويل الإضافي أيضاً. ويمثل التمويل المستدام عاملاً مهماً في تعزيز الآثار البيئية والاجتماعية طويلة الأجل، وتحفيز تطوير نماذج أعمال جديدة ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري.

35. يعزز المرصد عمليات التبادل والتواصل على المستويين الوطني والإقليمي، مما يسهل إنشاء آليات تشاور وتبادل تؤدي إلى وضع جدول أعمال مشترك ومتبادل بشأن التمويل المستدام. وسيجتذب المرصد مزيداً من أصحاب المصلحة لتحسين متطلبات الأسواق المالية الحالية والأطر المالية المستدامة الحالية وزيادة تطويرها.

36. تلعب النتائج المشتركة والوعي الذي رفعه المرصد دوراً فعالاً في صياغة مستقبل فرص التمويل المستدام في المنطقة، وإعداد بيان جدوى للاستثمارات المبتكرة وزيادة المعلومات حول حلول الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري.

يدعم التدبير الإقليمي الثاني الخاص بمنظمات دعم الأعمال التجارية توصيات السياسات العامة التالية:

- معلومات عن تحليل الاتجاهات المتعلقة بتقدم الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (الوصول إلى التمويل والأموال)
- تعزيز تطوير تمويل الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (الوصول إلى التمويل والأموال)

التدبير الإقليمي الثاني الخاص بالجهات الفاعلة المالية: تصميم وتنفيذ مرفق صناديق بين القطاعين العام والخاص، وجذب الأموال وتوجيهها إلى المشاريع التجارية المبتكرة بيئياً من أجل التحول البيئي في البحر الأبيض المتوسط.

37. يمثل الوصول إلى التمويل أحد العوائق الرئيسية أمام أصحاب المشاريع المراعية للبيئة في المنطقة من أجل النمو وتوسيع نطاق مشاريعهم التجارية وإمكانات الابتكار البيئي ذات الصلة. وتحتاج الشركات المراعية للبيئة إلى التمويل لأغراض مختلفة، اعتماداً على مجال نشاطها ونموذج عملها ونضجها. وتتعلق احتياجاتها الأكثر شيوعاً بتمويل رأس المال المتداول أو شراء المعدات أو بناء احتياطيات رأس المال لتمويل نموها.

38. يمثل استيفاء أدوات التمويل المتاحة لاحتياجات التمويل تحدياً في دول البحر الأبيض المتوسط. حيث لا تتوافق توقعات المخاطرة والعائد بين الجهات المستثمرة والجهات المستثمّر بها في كثيرٍ من الأحيان. كما يوجد نقص في رأس المال الصبور أو التمويل المرن الذي يلبي احتياجات أصحاب المشاريع المراعية للبيئة. وفي بعض الحالات، يجد أصحاب المشاريع المراعية للبيئة تمويلاً في ظل ظروف لا يمكنهم قبولها بسهولة.

39. توجد حاجة إلى مرفق صناديق تمويل مشترك بين القطاعين العام والخاص لدعم ريادة الأعمال في الاقتصاد الأخضر والدائري بطريقةٍ شاملة لضمان توفير مزيج من أدوات التمويل والتمويل المختلط، وإشراك المستثمرين الذين يمكنهم تلبية احتياجات تمويل رواد الأعمال البيئية بشكلٍ فعال. وعلى نحوٍ خاص، يوجد حاجة واضحة إلى دعم وتمكين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تواجه صعوبات في الوصول إلى آليات التمويل التقليدية.

40. يجب أن يعتمد إنشاء مرفق صندوق مخصص على مقاييس صلبة وإطار قياس قوي لضمان تحقيق التأثيرات بشكلٍ فعال وتأمين عائد الاستثمار، وتعزيز استدامة الصندوق.

41. تمثل شبكة استثمار المشروع الأخضر للمتوسط مبادرة رائدة تم تطويرها في إطار خطة العمل الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقادها مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتي تم من خلالها توفير التمويل المباشر وخدمات دعم الأعمال وتسهيلها لأصحاب المشاريع الاجتماعية المراعية للبيئة وذات الطابع التدويري الحالية والمستقبلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

42. وبالمثل، يقدم الصندوق، إلى جانب توفير التمويل، المساعدة الفنية للمستفيدين منه، والتي تمثل أداةً رئيسيةً لمدراء الصناديق والمستثمرين في الدول الناشئة، حيث يواجه في مثل هذه الأسواق أصحابُ المشاريع وشركاتهم، بغض النظر عن حجمها ونضجها وقطاعها، قيوداً في التدريب على الأعمال التجارية والخبرة التشغيلية. وغالباً ما تُتحول هذه الفجوات إلى فرصٍ ضائعة، ويمكن أن تمنع الشركات من الحصول على التمويل الضروري. وبالمثل، سيتم إنشاء آليات للرصد والتقييم لمتابعة المستفيدين من الصندوق. وسيدعم نظام إقليمي للرصد والتقييم والمساءلة والتعلم المستفيدين لرصد آثارهم وليكونوا مسؤولين على صعيد كلٍ من العناية الواجبة وعملية الاستثمار.

43. يُعد إنشاء مرفق صندوق إقليمي مخصص، بما في ذلك بنية تحتية مالية مخصصة موجهة نحو التأثير، أمراً أساسياً لتطوير الجيل القادم من أصحاب المشاريع والشركات للاقتصاد الدائري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما يزيل العقبات ويسخر التحولات المهمة في السياسات العامة في جميع أنحاء المنطقة.

يدعم التدبير الإقليمي الثاني الخاص بالجهات الفاعلة المالية توصيات السياسات العامة التالية:

- تعزيز تطوير التمويل للأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (الوصول إلى التمويل والأموال)
- تعزيز تطوير نماذج بديلة للتمويل (الوصول إلى التمويل والأموال)
- الالتزام وبناء القدرات في القطاع المالي (الحصول على التمويل والأموال)

6. التدابير الإقليمية الشاملة التي تستهدف القطاعات الاقتصادية ذات التأثير الخاص على البيئة البحرية والساحلية

التدبير الإقليمي الأول الخاص بالتدابير الإقليمية الشاملة: معالجة المواد البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة لتقليل النفايات البحرية وتحفيز البدائل المستدامة.

44. البحر الأبيض المتوسط هو البحر الذي يحتوي على أعلى كثافة للبلاستيك في العالم، حيث تنشأ معظم النفايات البحرية من مصادر برية وتكون مصنوعةً من مواد بلاستيكية. وتعتبر معالجة التلوث البلاستيكي من المصدر، من خلال نُهج الوقاية، أولوية إقليمية ويجب أن تتخذ الحكومات المتوسطية قرارات عاجلة لمعالجة المنتجات البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة التي غالباً ما تلوث البحر الأبيض المتوسط.

45. وينطوي تبني السلطات العامة الوطنية لمثل هذه التدابير على تغييرات مهمة في القطاع الإنتاجي، والقطاعات المرتبطة به، وينبغي أن يصاحب ذلك تحديد وتطوير بدائل مستدامة مناسبة يمكن أن تطرحها الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري في السوق. ويحتاج تحديد تلك البدائل السليمة للمنتجات البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة إلى مراعاة الآثار المترتبة على دورة الحياة الكاملة لتلك البدائل ضمن سياقات وطنية محددة.

46. يعرض تقرير "بيان جدوى لمعالجة التغليف البلاستيكي" الذي نشره مؤخراً مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين عدداً من الأساليب ذات الصلة لمنع التغليف البلاستيكي للمواد الغذائية والمشروبات، والتي ينبغي دعمها بشكل أكبر في المنطقة (لتحميل التقرير، يُرجى النقر هنا).

47. نظراً للأولوية التي يجب أن توليها هذه المنطقة للبلاستيك والنفايات البحرية، يركز هذا الإجراء الإقليمي على ما يلي:

- دعم وتنسيق جهود الدول الرامية إلى تطوير إطار تشريعي لمعالجة المنتجات البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة،
- دعم التصميم الصديق للبيئة للبدائل السليمة،
- دعم تسويق الأعمال التجارية البديلة والمبتكرة المستدامة التي توفر بدائل للمنتجات البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة، أو تسمح بمنعها والحد منها،
- تناول جانب الطلب للتحول إلى أنماط الاستهلاك المستدامة،

48. دراسة الأعمال المتصلة بمبادرة "جمع النفايات أثناء الصيد"، على الرغم من أنها لا تقدم بدائل مباشرة للمنتجات البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة، وذلك من أجل تقليل الكمية الحالية من النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط وزيادة الوعي بشأن النفايات البحرية.

49. يلقي التدبير الإقليمي أيضاً نظرةً خاصة على بدائل المنتجات البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرةٍ واحدة المتعلقة بقطاع السياحة، حيث تُقام الأنشطة السياحية بشكلٍ أساسي في المنطقة الساحلية وتساهم بشكلٍ كبير في إنتاج النفايات البحرية. وتتضمن المعالجة الفعالة لهذه المشكلة أيضاً إنشاء حلول من الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري. ويولي التدبير الإقليمي اهتماماً أكبر لتحديد الحلول التي تتكيف مع السياقات المحلية، ولا سيما للجزر، بالنظر إلى حساسيتها للنفايات البحرية.

50. يدعم هذا التدبير الإقليمي تنفيذ الخطة الإقليمية لاتفاقية برشلونة بشأن إدارة النفايات البحرية، وتشكل سلسلة المبادئ التوجيهية المتصلة بها والتي وضعها مركز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين توجيهاً لدعم السياسات العامة (بشأن التخلص التدريجي من الأكياس البلاستيكية، ومعالجة التلوث البلاستيكي من خلال المشتريات العامة ومعالجة المنتجات البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة (قيد الإعداد). إضافةً إلى ذلك، تقوم الشركات بالفعل، على المستوى الإقليمي، بتوحيد قواها لمعالجة هذه المشكلة، مثل BeMed Business Club، وبالتالي فإن الإجراء الإقليمي سيزيد من التآزر بوجود مثل هذه المبادرات.

يدعم التدبير الإقليمي الأول الخاص بالتدابير الإقليمية الشاملة توصيات السياسات العامة التالية:

- فرضالتخلص من بعض المنتجات البلاستيكية المُعدة للاستخدام لمرة واحدة والتي تساهم في النفايات البحرية (قطاعات محددة أو مجاري النفايات ضمن معالجة النفايات)
- تعزيز المبادئ والممارسات المستدامة في صناعة السياحة (قطاعات محددة أو مجاري النفايات ضمن معالجة النفايات)
- توفير التدريب على المشتريات ذات الطابع التدويري والدعم للسلطات المحلية (المشتريات العامة)
- دعم حملات التوعية حول الممارسات المستدامة/ذات الطابع التدويري بين المستهلكين (تحفيز طلب المستهلك)
- إنشاء وتحسين برامج "المسؤولية الممتدة للمنتِج" (توصيات السياسات العامة)

التدبير الإقليمي الثاني الخاص بالتدابير الإقليمية الشاملة: إنشاء إطار عمل مواتي للأعمال المستدامة والشاملة ضمن قطاعات الاقتصاد الأزرق.

51. يركز هذا التدبير الإقليمي على خلق بيئة مواتية ضمن قطاعات الأنشطة البحرية أو المتصلة بها بهدف زيادة تنمية الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري في الاقتصاد الأزرق. وتُعد هذه القطاعات ذات أهمية كبيرة لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها لأنها مرتبطة مباشرةً بالبيئة البحرية والساحلية.
يدعم التدبير الإقليمي الاقتصاد الأزرق المستدام الذي يسمح للمجتمع بالحصول على قيمة من المحيطات والمناطق الساحلية، مع احترام قدرة المحيطات على التجدد على المدى الطويل وتحمّل مثل هذه الأنشطة من خلال تنفيذ الممارسات المستدامة. ويعني ذلك أن الأنشطة البشرية يجب أن تدار بطريقةٍ تضمن صحة المحيطات وتحمي الإنتاجية الاقتصادية، بحيث يمكن تحقيق الإمكانات التي توفرها واستدامتها مع مرور الوقت.
من أجل الوصول إلى اقتصاد أزرق مستدام، يجب تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة (*إدارة الأنشطة البشرية*) ومبادئ الاقتصاد الدائري (المستدام مع مرور الوقت).

52. فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي المشمول، تُغطي القطاعات التي أنشأها الاقتصاد الأزرق ما يلي:
- موارد العيش البحرية (بما في ذلك مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية)
- الموارد البحرية غير الحية،
- الطاقة البحرية المتجددة؛
- أنشطة الموانئ؛
- بناء السفن وإصلاحها؛
- النقل البحري؛
- السياحة الساحلية.

53. تشمل القطاعات الناشئة والمبتكرة للاقتصاد الأزرق ما يلي:
- الطاقة البحرية المتجددة (أي طاقة المحيطات والطاقة الشمسية العائمة وتوليد الهيدروجين البحري)، والاقتصاد الحيوي الأزرق والتكنولوجيا الحيوية،
- المعادن البحرية،
- تحلية المياه،
- الدفاع البحري،
- الكابلات البحرية.

54. تمثل قطاعات الاقتصاد الأزرق جزءاً مهماً من اقتصاد البحر الأبيض المتوسط. ففي عام 2017، أنتج الاقتصاد الأزرق 60 مليار يورو من إجمالي القيمة المضافة (GVA) و1.78 مليون وظيفة. وتمثل السياحة الساحلية بشكلٍ واضح القطاعَ الرئيسيَ للمنطقة (34 مليار يورو إجمالي القيمة المضافة و1.26 مليون وظيفة) يليها النقل البحري والموارد الحية وأنشطة الموانئ (7 مليارات يورو من إجمالي القيمة المضافة لكل منها). ومع وجود اختلافات طفيفة، يُلاحظ وجود هذه الهيكلية العامة أيضاً في جميع الأحواض الفرعية المختلفة للبحر الأبيض المتوسط.

55. ومع ذلك، فإن الأنشطة البحرية والبرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب الخط الساحلي الذي يتم اصطناعه بشكل تدريجي، هي مصدر لمجموعة واسعة من الضغوط التي تؤثر في النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وتتميز الأنماط الحالية للتنمية الاقتصادية في المنطقة بعمليات إنتاج كثيفة الاستخدام للموارد، فضلاً عن أنماط حياة كثيفة الاستهلاك، وكلاهما يساهم في ندرة الموارد والتلوث وإنتاج النفايات وانبعاثات غازات الدفيئة.
وتشمل التحديات الرئيسية أمام تحقيق اقتصاد أزرق حقيقي ومستدام في البحر الأبيض المتوسط ما يلي:

- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي البحري، المرتبط بتوفير الغذاء وسبل العيش؛
- الأمن الغذائي، مع التركيز على تنمية مصائد الأسماك المستدامة أو استغلال الأرصدة السمكية البريّة، وصناعات تربية الأحياء المائية المستدامة والفعالة؛
- تغير المناخ وميزانيات الكربون، بما يسهل الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون وتوليد طاقة "زرقاء" متجددة لمعالجة تحمُّض المحيطات وانخفاض درجة الحموضة (دورة ثاني أكسيد الكربون)؛ وتعزيز دورات الكربون الأزرق أو دورات احتجاز الكربون، المرتبطة بأضرار الموائل الطبيعية الساحلية مثل غابات المانغروف ومروج الأعشاب البحرية أو المستنقعات المالحة؛
- السياحة البحرية والساحلية، التي أظهرت باستمرار أنماطاً متنامية على مدى السنوات القليلة الماضية (رغم تأثّرها بشدة بسبب أزمة كوفيد-19). هناك حاجة إلى معالجة الزيادات في انبعاثات غازات الدفيئة، والطلب على المياه، والصرف الصحي، وإنتاج النفايات، وفقدان الموائل الطبيعية الساحلية وتدهورها، والتنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية؛
- التلوث والحطام البحري: يُعد تزايد عدد السكان وتكثيف الزراعة والتحضر في المناطق الساحلية مصدراً برّياً لتزايد التلوث في البحار، في حين يُعد الشحن واستغلال الموارد البحرية (الهيدروكربونات أو التعدين) مصادر بحرية للتلوث.

56. تسهم هذه التدابير الإقليمية في مواجهة هذه التحديات والحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية الصحية في البحر الأبيض المتوسط، مع تمكين تطوير فرص الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري في الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الأزرق.

57. سيتم تحليل التحديات والفرص لزيادة دمج ركائز الاستدامة في قطاعات الاقتصاد الأزرق، من أجل تحديد التدابير المناسبة بشكلٍ أفضل لتحقيق مزيد من التطوير للأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاعات الاقتصاد الأزرق. وعند القيام بذلك، ستكون التدابير عبارة عن هياكل حول مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يقومون ببناء هذه المجموعة من التدابير الإقليمية (أصحاب المشاريع/ الشركات الناشئة/الشركات الصغيرة والمتوسطة، مقرري السياسات، منظمات دعم الأعمال التجارية، والجهات الفاعلة المالية). ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير برنامج تدريب محدد لأصحاب المشاريع، وتوفير الدعم الفني لتعزيز إطار السياسة التمكينية، وتطوير أدوات محددة لمنظمات دعم الأعمال لدعم أصحاب المشاريع في الاقتصاد الأزرق بشكلٍ فعال، وإطلاق ابتكار إيكولوجي مفتوح محدد التحديات، وزيادة التمويل المستدام تجاه أصحاب المشاريع في الاقتصاد الأزرق المستدام.

يدعم التدبير الإقليمي الثاني الخاص بالتدابير الإقليمية الشاملة توصيات السياسات العامة التالية:

- تعزيز المبادئ والممارسات المستدامة في صناعة السياحة (قطاعات محددة أو مجاري ضمن معالجة النفايات)
- دعم حالات الأعمال ذات الطابع التدويري في الاقتصاد البيولوجي (قطاعات محددة أو مجاري ضمن معالجة النفايات)
- تطوير بنية تحتية عنقودية للشركات الصغيرة والمتوسطة (البرامج الإقليمية/برامج المدينة)
- إطلاق التحديات في مجال التدوير (البحث والتطوير والابتكار)
- تمويل البحث والابتكار للاقتصاد الدائري (البحث والتطوير والابتكار)

7. إجراء إقليمي يعالج الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة وظهورها في السوق

التدبير الإقليمي الأول الخاص بالطلب: تعزيز الوصول إلى المنتجات والخدمات المستدامة/الاستهلاك المستدام.

58. أبرز التقييمُ الإقليمي أن الافتقار إلى هياكل السوق المناسبة والطلب المرتبط على المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة وذات الطابع التدويري هو أحد العقبات الرئيسية أمام تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري.

59. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية في أن الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري تواجه صعوبات في التنافس مع الأعمال "الخطية" التي لا تعكس أسعارها العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية. وبالمثل، فإن الوعي لدى معظم المستهلكين والشركات والمؤسسات بفوائد الاقتصاد الدائري، أو حتى ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يكاد يكون معدوماً، فالسعر (والعلامة التجارية) يشكلان الدافع الأساسي لهم إلى حدٍ كبير، ويركزون على خفض التكاليف قدر الإمكان. وتنحصر سلوكيات المستهلكين في أنماط الاستهلاك غير المستدامة القائمة على الاحتياجات الجديدة الناتجة، في حين تعاني المشتريات العامة الخضراء وتطوير البنية التحتية للسوق من ضعف الاستخدام.

60. لذلك، ومن أجل دعم تطوير الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري، يجب إدارة وزيادة الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة بشكلٍ أفضل بحيث تكون هذه الأعمال مجدية اقتصادياً (من خلال وجود كتلة حرجة من العملاء) وبالتالي ستكون قادرة على البقاء في السوق.

61. تُعد زيادة توعية المستهلكين بضرورة التحول إلى أنماط الحياة وأنماط الاستهلاك المستدامة أمراً ضرورياً أيضاً لزيادة حصة المنتجات والخدمات المستدامة في السوق.

62. وسيؤدي مقررو السياسات دوراً مهماً من أجل تلبية هذه الاحتياجات، حيث سيتعين عليهم فهم المناطق البيئية شديدة التأثر التي أوجدتها أنماط الاستهلاك غير المستدامة، وذلك لتحديد استجابة مناسبة من حيث السياسات العامة. وبالتالي، سيتعين على مقرري السياسيات العامة ما يلي:

- تصميم السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة لتحفيز الاستهلاك المستدام من خلال هياكل السوق الجديدة،
- ضمان منح الأعمال التجارية فرصاً متكافئة في الأسواق عندما تتنافس مع المنتجات الأكثر تقليديةً،
- ضمان ظهور كافٍ للمنتجات في الأسواق (وضع العلامات البيئية والمعايير)،
- ضمان الاعتراف بالشكل الجديد من نماذج الأعمال المنبثقة عن تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري، وأن بإمكانها العمل في الدول.

63. أخيراً، تؤدي الحكومات أيضاً دوراً رئيسياً في زيادة ممارسات المشتريات العامة المستدامة/ذات الطابع التدويري بشكلٍ كبير، وفي المشاركة الفعالة في تشكيل دور تفضيلات المستهلكين ومواقفهم بشأن التحول نحو الاقتصاد الدائري. وبالقيام بذلك، يمكن للحكومات الاعتماد على/ دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

64. على مستوى الأعمال، سيكون من المهم بشكلٍ خاص ضمان أن يتبنى تجار التجزئة والشركات استراتيجيات التوريد المستدامة. حيث يمكنهم، من خلال زيادة مصادر المنتجات المستدامة وتنفيذ مبدأ الاقتصاد الدائري ضمن سلسلة القيمة، التأثيرُ بشكلٍ إيجابي على السوق وتزويد المستهلكين الوسيطين والنهائيين بالمزيد من المنتجات والخدمات المستدامة.

65. يتطلب تحسين إدارة جانب الطلب في الاستهلاك المستدام أيضاً تحسين تسويق المنتجات والخدمات المستدامة، وتجنب التمويه الأخضر وتفضيل استخدام المعايير الدولية والعلامات البيئية المناسبة. وسيكون من الضروري أيضاً المشاركة بنشاط مع المشترين أو مباشرةً مع العملاء (اعتماداً على نوع العمل)، حيث أن الشفافية في العلاقات مع الموردين والمستهلكين هي عامل رئيسي في الحفاظ على علاقة طويلة الأجل بين المورد والمشتري.

66. يعالج هذا الإجراء الإقليمي الشامل الاحتياجات المذكورة أعلاه من خلال إجراءات محددة مع مقرري السياسات، إلى جانب الاحتياجات المذكورة أعلاه.

67. كما سيتم تزويد نماذج الأعمال المستدامة باستراتيجيات تسويقية جديدة، تستند إلى الإبداع المشترك والشفافية وإمكانية التتبع، وحيثما أمكن، على استخدام معايير وخطط مناسبة لإصدار الشهادات. ويجب أن يقترن هذا التدبير بتسهيل صفقات السوق لتعزيز الاستعانة بالمصادر المستدامة للمراحل الأولى من سلاسل القيمة المختارة، وتحسين وصول أصحاب المشاريع للتجمعات والشركات وفرص الأعمال.

68. أخيراً، ينبغي تعزيز أنماط الحياة المستدامة، واستغلال الترابط بين سياسات الانتقال والتغييرات السلوكية وتحديد النقاط غير المستدامة الأكثر تأثراً في أنماط الاستهلاك على المستويين المحلي والوطني. ويجب تفضيل أنظمة المحاسبة القائمة على الاستهلاك وربطها بإجراءات التخفيف لتقليل بصمة المستهلكين، واستهداف مجالات الاستهلاك غير المستدامة وتوفير بدائل مناسبة.

69. تجدر الإشارة إلى أن جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير كبير على أنماط واتجاهات الاستهلاك في جميع دول البحر الأبيض المتوسط. وقد تكون بعض الاتجاهات مرتبطة بالأزمة الصحية الحالية فقط (وما يتصل بها من أزمات اجتماعية واقتصادية وبيئية) ولكن قد يستمر بعضها الآخر مع مرور الوقت. يجب فهم هذه التغييرات جيداً ويمكن اعتبار اضطراب أنماط الاستهلاك فرصة للتحرك نحو أنماط استهلاك أكثر استدامةً، يسودها انتعاش مراعٍ للبيئة.

يدعم التدبير الإقليمي الأول الخاص بالتدابير الإقليمية الشاملة توصيات السياسات العامة التالية:

- تطوير سياسات المنتج المستدام (توصيات السياسة العامة)
- منح مزايا ضريبية للأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (توصيات السياسات العامة)
- معلومات عن تحليل الاتجاهات المتعلقة بتقدم الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري (الوصول إلى التمويل والأموال)
- دعم حملات التوعية حول الممارسات المستدامة/ذات الطابع التدويري بين المستهلكين (تحفيز طلب المستهلك)
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة أو الإعفاء منها للسلع المستعملة وخدمات الإصلاح (تحفيز طلب المستهلك)
- دعم الأعمال المراعية للبيئة والأعمال ذات الطابع التدويري للوصول إلى الأسواق الدولية (تحفيز طلب المستهلك)
- تحفيز برامج المدن ذات الطابع التدويري (البرامج الإقليمية/برامج المدن)
- جعل المشتريات العامة المراعية للبيئة (ورصدها) ممارسة إلزامية في جميع الهيئات الحكومية (المشتريات العامة)
- توفير التدريب على المشتريات ذات الطابع التدويري والدعم للسلطات المحلية (المشتريات العامة)
- إطلاق التحديات في مجال التدوير (البحث والتطوير والابتكار)

المرفق الثاني

تعريفات موجزة وشاملة للأعمال المستدامة

تعريف موجز للأعمال المستدامة

1. توفر الأعمال المستدامة حلولاً تجارية تخلق قيمة بيئية و/أو تحمي البيئة (مواجهة التحديات البيئية و/أو تقليل الآثار البيئية) وتكون قادرة على البقاء من الناحية الاقتصادية وممكّنة من الناحية الاجتماعية.

تعريف شامل للأعمال المستدامة

2. استناداً إلى الترابط بين البيئة والمجتمع والاقتصاد، توفر الأعمال التجارية المستدامة منتجات وخدمات مبتكرة قابلة للبقاء تساهم في اقتصادات خضراء ودائرية وشاملة اجتماعياً وخالية من الكربون والسموم من خلال:

(1) إيجاد قيمة إيكولوجية و/أو حماية التنوع البيولوجي ودورات التجديد الطبيعي (مواجهة التحديات البيئية، بما في ذلك تغير المناخ و/أو تقليل الآثار البيئية)، وكذلك القيمة الاجتماعية (تلبية الاحتياجات الاجتماعية)،

(2) تطبيق أساليب الابتكار البيئي ونُهج التفكير على نطاق كامل دورة المنتَج (بما في ذلك التصميم البيئي) ونُهج التفكير من منظور النظام.